نظرة على نظرة

جزى الله بنية السلف الصالح العلامة الطاهر ابن عاشور خيراً على نظرته الثاقبة التي ألقاها على المقدمة النحوية المنسوبة إلى الإمام خلف الأحمر .

بدأ الأستاذ الخرير نظرته بالثناء على ناشر هذه المقدمة ثناءً يدل على ما جبل عليه من فضل ونبل ، وأشهد ان بحث الأستاذ لجليل ، وأني ما رأيت من من أمثاله في المشرق والمغرب إلا القليل . وقد مضى على نشري لهذه المقدمة النحوية نحو سنتين لم أسمع فيها عنها إلا الثناء ، ولم أر من اهتم بها أو شاركني في تقويم نصوصها إلا الناقد الجهبذ ابن عاشور ، ولولا اهتمامه هذا لما وجدت بَرْد السرور وثلج الصدور ، ولكان حزني طويلاً لخلوّ أبناء عصرنا من العرب ممن يهتم من تراث السلف بأمثال هذه المقدمة الخطيرة .

ولقد كان سروري عظيما بتأييده لنسبة هذه المقدمة إلى خلف الأحمر بقوله : « وانّ فيما رقمه ناسخ هذه المقدمة كفاية تغلب الظن بصحة نسبة الكتاب اليه لانتفاء دواعي التدليس والالحاق وتوفر قرائن الصدق ... » .

أما رأي الناظر العلامة بأنه « ليس في الكلمة التي وقعت في أول النسخة كلمة (رب يسر وأعن بلطفك) ما يكسب الظن قوة إذ الافتتاح بأمثال هذه الكلمة في نسخ الكتب مستمر في سائر العصور غير مقصور على العصور الأولى ، فلا يغلب الظن بنسبة التأليف إلى أحد الأقدمين ، وذلك من صنيع الناسخين » قلت : ونحن لا نرى أحداً من المتأخرين يفتتح كتابه بمثل هذه العبارة ، وما أكثرها في فواتح كتب القرون الإسلامية الأولى ، ويبدي الآن كتاب المطر والسحاب

للإمام أبي بكر بن دريد (— ٣٢١ هـ) الذي نشره مجمعنا العلمي العربي وهو منقول من نسخة مقروءة على أبي سعيد السيرافي ، وفي فاتحته (بسم الله وبه نستعين) ، وفي فاتحة فهرست ابن النديم (— ٣٨٥ هـ) كلمة (ربّ يسر برحمتك) ، وفي فاتحة المقاييس لابن فارس (الحمد لله وبه نستعين) ، وفي فاتحة كتاب الأضداد للصاغاني (عونك يا الله) ؛ كذلك في فاتحة كفاية التحفظ للإمام الأجدابيّ (عونك يا الله) ، ولا يتسع مجال البحث إلى سرد أكثر مما أوردناه .

ويقول الأستاذ في تقابس الآراء النحوية بين علماء البصرة والكوفة قبل مناظرة سيبويه والكسائي ما نصّه : « وكان النحاة فيها متقابسين ولم يقع تمايز بين طريقة البصريين وطريقة الكوفيين إلا بعد انحياز سيبويه وشيعته بالبصرة وانحياز الكسائي وشيعته بالكوفة ، وكان ظهور خلف الأحمر قبيل ذلك فكان في عصر التقابس ، ولكنه غلب عليه أتباع النحاة الكوفيين ووافقهم في مسائل كثيرة من مسائل الخلاف فنسب إليهم ، وطريقة نحاة الكوفة أسعدُ بمنهج خلف إذ كانت تغلب عليه رواية أشعار العرب وفيها من نوادر الاستعمال توسعات تلجئهم اليها الضرورة » قلت : ولا شك ان النحاة الأولين من أساتذة خلف الأحمر وسيبويه والكسائي والفرّاء كانوا يغرفون من بحر نحويّ واحد ، فكانت مصطلحاتهم النحوية في عهد التقابس واحدة وباب الاجتهاد في النحو كان مفتوحاً ، مما أدى إلى كثير من اختلاف الرأي بين نحاة المصرين ، وكان نحاة البصرة أشد تثبتاً كما ذكره الأستاذ الفاضل وأضيق اشتراطاً ، وكان نحاة الكوفة يوسّعون القواعد النحوية باستعمال ما يرد في شعر العرب ، وحدث من مخالفات البصرة للكوفة والكوفة للبصرة مذهبان نحويان ، ونستنتج من ذلك ان من الصعب في بدء تكوين النحو أن نجعل له لغتين كوفية وبصرية ، واشتهار خلف الأحمر البصري برواية أشعار العرب لا يدلّ على ان منهجه في النحو

كوفيّ ، فقد كان أبو عمرو بن العلاء والخليل الفراهيديّ والأصمعيّ البصريّ واضرابهم من العلماء بالشعر وروايته ولم يكونوا كوفيين ، وما كان نحاة البصرة يبنون قواعدهم إلاّ على ما صحّ عندهم من الشعر ، فهم وأصحابهم يجتابون البوادي لجمع الشعر الذي يستشهد به .

وما اشتدّ العداء والتباعد بين المدرستين إلاّ بعد مناظرة الكسائي لسيبويه ، وكان البصريون يحقدون بعدها على الكوفيين لتآمرهم على سيبويه ، وقد ثبت أن خلفاً الأحمر البصري مولداً ودراسةً كان مرافقاً لسيبويه في طلب العلم بالبصرة فقد أخذا النحو عن يونس بن حبيب سنين كثيرة ، ويذكر أبو الطيب اللغوي في مراتبه ان الكوفيين كانوا يأخذون عن البصريين وكان البصريون لا يرضون بالأخذ عن الكوفيين ، فكيف يكون خلف الأحمر في مذهبه نحوياً كوفياً ، وتقديم خلف في المقدمة ذكرَ الكوفيين على البصريين لا ينهض دليلاً فقد قدم في (باب التحقيق) البصريين على الكوفيين ، ثم من أين نعلم أن الذين وصفوا خلفاً الأحمر بالبصريّ انما أرادوا نسبته إلى البلد الذي نشأ فيه ، وخلف لم تقتصر حياته الأولى على البصرة ، بل طلب العلم وقضى عمره في البصرة .

وقول الأستاذ : ان أبا البركات الأنباري في كتابه الانصاف قال صراحةً إن خلفاً الأحمر من الكوفيين ، يجوز أن يكون مخطئاً في قوله هذا كما أخطأ كثير غيره ، وهذا القفطيّ يذكر بالصراحة كلها ان الأحمر الكوفي النحوي صاحب علي بن حمزة الكسائي هو الذي ناظر سيبويه لما قدم بغداد ، وقد ذكر المناظرة مفصلة في ترجمة سيبويه ، وقد ذكرنا في فاتحة المقدمة النحوية ان من أسباب اللبس ان يذكر (الأحمر) في الكتب غير مسمّى ولا منسوب فيخال القارىء أن هذا الأحمر هو خلف بن حيّان الأحمر البصري لأنه أشهر ، وهو في الواقع عليّ بن المبارك الأحمر الكوفي تلميذ الكسائيّ ، ولذلك

يقول أبو الطيب اللغوي في مراتبه « ويحكون المسألة عن الأحمر فلا يدرون : أهو الأحمر البصري أم الأحمر الكوفي ؟ » .

وللأحمر النحوي علي بن المبارك صاحب علي بن حمزة الكسائي ترجمة واضحة في تاريخ بغداد (١٠٤/١٢) وتوضيح صريح لأي الأحمرين هو صاحب المناظرة مع سيبويه فقد قال ما نصه ولفظه « علي بن المبارك الأحمر النحوي صاحب علي بن حمزة الكسائي كان مؤدب الأمين وهو أحد من اشتهر بالتقدم في النحو واتساع الحفظ وجرت بينه وبين سيبويه مناظرة لما قدم بغداد » ثم ساق البغدادي السند وخبر المناظرة المذكورة ، وكأنك كنت فيها حاضراً بقوله : (أخبرنا هلال بن المحسن أخبرنا أحمد بن محمد بن الجرّاح الخزّاز حدثنا أبو بكر محمد بن القاسم بن بشّار الأنباريّ قال حدثنا أبو العباس (ثعلب) حدثنا سلمة بن عاصم حدثنا الفرّاء ما لا أحصي قال : « قدم سيبويه إلى بغداد فأتى يحيى بن خالد فقال له : اجمعْ بيني وبين الكسائي لأناظره وأنت تسمع ، فقال له يحيى : الكسائيّ عندنا رجل عالم لا يمتنع من مناظرة أحد ، وأنا أتقدّم اليه في الحضور ، فإذا كان يوم كذا وكذا فاحضرْ » .

وعرّف يحيى الكسائي ، وعرّف الكسائي أصحابه فسبق الفرّاء والأحمر (لا خلف الأحمر) في ذلك اليوم إلى دار يحيى (بن خالد) فجلسا في الموضع الذي أعد للكسائي وسيبويه ، ثم جاء سيبويه فرفعا ، وألقى عليه الأحمر (ولم يقل خلف الأحمر) مسألة فأجاب فيها ، فقال له الأحمر : أخطأتَ ، وألقى عليه أخرى فأجاب فقال له : أخطأتَ ، وكان الأحمر حادّاً حافظاً ، فغضب سيبويه ، فقال له الفرّاء : إنّ معه عجلة ، فمن قال : هؤلاء أُبون ورأيت أبين ومررت بأبين في جمع الأب على قول الشاعر :

وكان بنو فزارة شرّ عمّ وكنت لهم كشرّ بني الأخينا

فأجابه سيبويه بجواب فعارض الفرّاء بإدخال فيه (أي بليتّه بحركة استهزاء) فانتقل منه إلى جواب آخر ، فعارضه بحجة أخرى وقال : لا أكلّمكما حتى يجيء صاحبكما ، فجاء الكسائي فجلس بالقرب منه ، وأنصت يحيى والناسُ ، فقال له الكسائي : أتسألني أو أسألك ؟ فقال : لا بل سلني ، قال كيف تقول (خرجت فإذا عبد الله قائمٌ) فقال سيبويه (قائمٌ) بالرفع ، فقال له الكسائي : أتجعل (قائمًا) بالنصب قال لا ، قال له الكسائي : فكيف تقول : كنت أظن أن العقرب أشد لسعةً من الزنبور فإذا بالزنبور هو اياها عينها ؟ قال : لا أجيز هذا بالنصب ، ولكني أقول : فإذا بالزنبور هو هي ، فقال الكسائي : الرفع والنصب جائزان ، فقال سيبويه الرفع والنصب لحن فعلت أصواتهما بهذا فقال يحيى : أنتما عالمان ليس فوقكما أحد يستفتى ، ولم يبلغ من هذا العلم مبلغكما أحدٌ نشرف به على الصواب من قولكما ، فما الذي يقطع ما بينكما ؟ فقال الكسائي : العرب الفصحاء المقيمون على باب أمير المؤمنين . الذين تُرتضى فصاحتهم نُحضرهم فنسألهم عما اختلفنا فيه ، فإن عرفوا النصب علمتَ ان الحقَ معي ، وإن لم يعرفوه علمت أن الحقَ معه ...) إلى آخر قصة المسألة الزنبورية الشهيرة ، فهل بعد قول الخطيب البغداديّ في ترجمه (علي بن المبارك الأحمر النحوي صاحب علي بن حمزة الكسائي) والذي كان مؤدّب الأمين ذاته وهو الذي جرت بينه وبين سيبويه مناظرة لما قدم بغداد ، لا خلف الأحمر البصري ، هل بعد هذا القول من ريب لمرتاب ؟ ، والخطيب يجري في أحاديثه التاريخية مجرى المحدثين في تحرّي الصواب والسند الذي ذكره رجاله من الثقات ، أمثال أبي بكر ابن بشار الأنباري وأبي العباس ثعلب وسلمة بن عاصم والفرّاء ، وهل يجهل الفرّاء رفيقه الذي اشترك معه في مناظرة سيبويه قبل مجيء الكسائي ؟

وقد اعتمد الناقد الفاضل على أبي البركات الأنباري بأن خلفاً الأحمر من الكوفيين ، ولم يعتمد على أبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري في سنده الذي أورده الخطيب البغدادي إلى الفرّاء ، فقد نقل خبر المناظرة عن أبي العباس ثعلب عن سلمة بن عاصم الذي قال حدثنا الفرّاء ، فإن كان أبو البركات عالماً بلغة العرب فإن أبا بكر الأنباري أعلم منه بها ، وأقرب منه زمناً إلى زمن المناظرة ، وحسبه أنه يروي عن ثعلب بقوله حدثنا أبو العباس ثعلب حدثنا سلمة بن عاصم حدثنا الفرّاء ، وقد اطلع الخطيب البغدادي على هذا السند وعلى قصة المناظرة ففهم منها أن عليّاً بن المبارك صاحب الكسائي هو الذي (جرت بينه وبين سيبويه مناظرة لما قدم بغداد)، وهو أقرب بقرنٍ من أبي البركات الأنباري إلى عصر المناظرة[1] .

وللعلامة ابن عاشور نظرات مصيبة أثلجت صدر الحقيقة منها قوله[2] :

١ — قال المؤلف (صفحة ٣٥) : « وحرف جاء لمعنى ، وهذا الحرف هو الأداة التي بها ترفع وتنصب وتخفض الاسم وتجزم الفعل » فالباء في قوله (بها ترفع) باء الملابسة أي المصاحبة مثل التي في قوله تعالى (تنبت بالدُّهن) وليست باء السببية ، لأن كثيراً مما عده المؤلف من الأدوات ليس عاملاً للاعراب فليس بسبب في حصول علامات الإعراب .

أقول : ونحن لم نعلّق على قول المؤلف بأن الباء للسببية أو لغيرها ، ولا علّقنا عليه ، ولو علّقنا عليه لقلنا قول الأستاذ العلاّمة ، ولكنّ المفيد في تحقيق الرسالة أنا ذهلنا عن ذكر (بها) في قول المؤلف (التي بها ترفع وتنصب وتخفض) ، فإنها مذكورة في السطر الرابع عشر من صفحة المقدمة المصوّرة في هذه الرسالة .

---

(١) ويؤيّد ذلك أيضاً الروايات الثلاث لثعلب والمازني والفرّاء التي ذكرناها في الصفحة ١١ من المقدمة .

(٢) رقمنا نظرات العلامة ابن عاشور ، لنجيب عليها بحسب أرقامها .

٢ — وقال (أي المؤلف) في (ص ٣٦) : (وبَل) وهو تسامح لان (بل) قد لا يكون ما بعدها مرفوعاً فإنها إذا عطفت المفرد كان تابعاً لاعراب ما قبلها بالعطف فيكون تارة مجروراً وتارة مضموماً وتارة مرفوعاً ؛ قول الأستاذ الناقد صحيح ، والمؤلف لم يذكر إلا حالة الرفع كقولنا (ما جاء زيد بل عمرو) تسامحاً منه مع الطالب المبتدئ لكيلا تزدحم القواعد في ذهنه الضعيف ، وجرياً على أصول التعليم الحكيم في تعليم المبتدئين ، فقد أصاب الناقد الجهبذ بقوله (وهو تسامح) أي من المصنف خلف الأحمر رحمه الله .

٣ — وقال في ص ٣٩ (وكم) ومراده إذا وقع بعدها اسم المسؤول عن كميته نحو كم مالك ؟ وليس يريد بذلك تمييز كم ، وكذلك قول عقبه (وبكم) يريد به إذا قلت (بكم هذا) وقد راعى المؤلف غالب ما ينطق به الناس ، قلت : وتمثيل الأستاذ الناقد بهذا أقرب لما ينطق به الناس في لغة التخاطب .

٤ — ووقع في ص ٤١ كلمة (ولبثت) وهو خطأ لا محالة لأن فعل لبث لا يقتضي مفعولاً به ، والمظنون أنه تحريف (كتبت) ، قلت : وليس ما يمنع أن يكون هذا من مسخ النسخ لأن الفعلين في الخط متشابهان ، على أن المصنف لم يقل إن (لبث) يقتضي مفعولاً به ، ولو انه قال هذا لجزمنا بأنه خطأ ولا محالة ، ولكن المصنف ذكر (الحروف التي تنصب كلّ شيء أتى بعدها) وفعل (لبث) ينصب ما بعده حين يكون ظرف زمان كقوله : (لبثت يوماً أو بعض يوم) .

٦ — وقال ص ٤١ : (وأخبارها مرفوعة) وأراد بأخبارها ما به تمام الخبر إذا ضمّ إلى هذه الحروف وهو المبتدأ الذي يخبر عنه بحروف الجر أو بالظروف أو بالأوصاف الملازمة للاضافة غالباً . قلت وهو لا يختلف عما قلناه في الحاشية (٢)

بلفظ : أي وأخبارها المقدّرة مرفوعة كقولك : في الدار زيد ، على ان في كلام الاستاذ العلاّمة مزيد ايضاح مفيد .

٧ — وقوله ص ٤٥ (وحاشى) فعدها من الحروف التي يخفض الاسم بعدها ، وهذا واضح في أن يجعلها حرف جر ، وهذا موافق لنحاة البصرة وقد وافقهم الفرّاء من الكوفيين ، وأما جمهور الكوفيين فيجعلون حاشا فعلاً ماضياً فينصب الاسم بعده الخ ، ونحن نوافق الأستاذ على هذا ، فقد ذكرنا في الحاشية (٣) انها حرف جرّ لقولنا « ويكون ما بعدها مجروراً ، وهو مذهب سيبويه وأكثر البصريين نحو : هلك الناس حاشى العالِمِ العامِلِ ، وذهب المازني والأخفش وأبو زيد وغيرهم إلى انها تستعمل حرف جر كثيراً ، وقليلاً فعلاً متعديا ، والظاهر ان خلفاً من هؤلاء البصريين الذين يجرّون بحاشى ، فليس هو من أولئك الكوفيين الذين يجعلونها فعلاً متعدياً ينصب الاسم بعده .

٨ — وقال في ص ٤٦ (والكاف واللام والباء إذا كنّ زوائد) أراد بالزوائد انها ليست من الحروف الأصلية في الكلمة ، والقصد من هذا زيادة التوضيح للمبتدئ : لأن هذه الحروف الثلاثة لما كان كل منها موضوعاً على حرف واحد كانت معرضة لأن تشبه بالحروف الأصليه في الكلمات مثل كاف كلام ولام لصاب (اسم مكان) وباء بيات .

قلت : وما ذكره الناقد قد يتبادر للذهن على ان المؤلف أراد الزوائد النحويه التي يخفض بوجودها الاسم بعدها مثال الكاف الزائدة : ليس كمثله شيء ، ومثال اللام الزائدة : قول الشاعر :

(يا بؤس للحرب التي وضعت أراهط فاستراحوا)

ومثال الباء الزائدة : أنعِمْ بزيدٍ وأكرِمْ به ، وهذا على ما نرى هو ما أراده خلف ، وما يفيد المبتدئ معرفته .

٩ — وقال في ص ٤٩ (وقال في باب الأمر : « ولا تنس نصيبك من الدنيا » المثال من قبيل النهي وعبر عنه المؤلف بالأمر تسامحاً لأن النهي عن الشيء أمر بضده ...) .

قلت : وإنما لم يعبر المصنف عن مثال الآية بالنهي لأن المبتدئ يفهم الأمر من النهي بيُسر وسهولة ولهذا جعل المصنف أمثال هذا النهي داخلاً في (باب الأمر) الذي يشمل النهي والأمر معاً .

١١ — وقال في ص ٥٢ (والنصب يأتي من اثني عشر وجهاً) ثم قال والمدح والذم ، الظاهر انه جعل (المدح والذم) وجهاً واحداً وهو المسمى (القطع) في الاصطلاح المعروف ، وبذلك صيّر الوجوه المذكورة في التفصيل أحد عشر ، فيكون قد سقط من النسخة الوجه الثاني عشر وهو الحال ، وذلك ما يقتضيه قوله في باب تفسير النصب ص ٥٦ : والحال قول الله عز وجل إلى قوله : وهو التمكن .

قلت وفي قوله هذا الصواب كله ، فإن (أبواب التفسير) من هذه المقدمة كثيراً ما تدلّ بأمثلتها على الأصل .

١٢ — وأصاب الأستاذ الناقد بكشفه عن مراد المؤلف بما سمّاه (خبر المعرفة) وهو لقب جديد وغريب من ألقاب النحو الأولى قبل أن يصطلح النحاة المتأخرون على الألقاب التي نعرفها ، وأرى انه كان موفقاً في بحثه عن مراد المؤلف من (خبر المعرفة) ، وأنه أراد بهذا الاسم ضرباً من ضروب الحال صالحاً لأن يخصص به ، وعسى الله أن يرسل من يلقي نظره الثاقب على هذه المقدمة كما فعل الأستاذ العلامة ابن عاشور ، فإن كثرة التأمل والنظر مما يحل المشكل وينير الغامض ويبعث الطمأنينة في القلوب .

١٣ — وقال في ص ٥٣ (والواحد الخارج من الجماعة أراد تمييز المقادير كما

سيوضحه بالمثال (ص ٥٨) بقوله (اضربه عشرينَ سوطاً) وهذه تسمية غريبة لا نعرفها لأحد من النحاة .

قلتُ : في حاشية هذه الصفحة (٣) ما نصه : لم يرد به الاستثناء كما يتبادر أول وهلة وإنما أراد تمييز العدد الذي مثل له (أي في ص ٥٨) بقوله : (إضربه عشرين سوطاً) والسوط واحد خرج من جماعة ، وهو تمييز واجب النصب ، فقد قلت في التعليق قول الناقد البارع .

١٤ — ووقع في ص ٥٣ قوله : (والإغراء وهو الذي يسميه الكوفيون الاستيناء (كذا) ويسميه البصريون القطع ويسميه بعض أهل العربية التمام) قال الناقد : والظاهر انها محرفة وان صوابها الاستيفاء ، وحينئذ تكون الأسماء الثلاثة متقاربة المعاني ولكن لا يظهر تلقيب الإغراء بواحد منها ، فالذي يظهر ان هذه الأسطر منعزلة عن مكانها وانها كانت متصلة بقوله (والمدح والذم) فان المراد بالمدح والذم النعت المقطوع فتسميته بالقطع جائية من قولهم نعت مقطوع وتسميته الاستيفاء لأنه لا يقطع إلا بعد استيفاء المقطوع ، وما يعرف به من وصف قبل المقطوع ، أو معلوم اشتهاره ، وكذلك تسميته (التمام) لأنه يؤتى به غير تابع لأن المنعوت تمت أوصافه .

قلت : وهذا التحقيق مما يميل القلب اليه ، ويكون انعزال هذه الأسطر من سهو الناسخ سامحه الله ، ولا يبعد أيضاً أن تكون (الاستيناء) محرفة عن الاستيفاء ، ويجوز انها غير محرفة فيكون في معنى الاستيناء طلب الإتيان من المخاطب بمعنى الإغراء كما بيناه في الحاشية (٢) ، وتفسير (التمام) صحيح أيضاً ولا غبار عليه .

١٥ — والجواب على ما بين الحاصرتين ص ٥٥ : انه يجوز أن تكون الأسطر الأربعة كما ذكر الأستاذ الناقد فائدة القاها الناسخ في آخر المقدمة ، على انا ذكرنا المناسبة في وضعها مع مسائل المبتدأ والخبر بقولنا : (كأنه أراد التمثيل

بهذه الأمثلة الاستفهامية لبيان جواز تقديم الخبر على مبتدئه) ، ويرى الأستاذ الناقد ان حقها أن توضع في باب الحكاية لافادة التفرقة بين استفهام الحكاية واستفهام الاستعلام ، والله أعلم بالواقع من الكلام .

١٨ — وقال الأستاذ الناقد : (ووقع في ص ٥٩ « وقولك والإغراء » والظاهر انه سقط كلام بعد (وقولك) والظاهر أنه مثال للتحذير فيمكن أن يكون الساقط هكذا « وقولك الأسدَ تريد احذرْ » الخ ..) فأقول إن المؤلف لم يقل وقولك والإغراء وأن وقولك جاءت قبل (والإغراء) بمثال على نصب النفي هو (لا إله إلا الله) بعد أن استشهد بقوله عز وجل : « ذلك الكتاب لا ريب فيه » ، شاهد على النصب بلا النافية للجنس ، ثم قال ما نصه : والإغراء وهو مضارع للتحذير قول الله تعالى « عليكم أنفسَكم » ولو ذكر التحذير لقال : والتحذير وهو مضارع للإغراء قولك : الأسدُ تريد إحذرْ ، وليس ما يمنع أن الناسخ سها عن كتابتها .

ويتبع ص ٦٠ قول الناقد : (وقوله : فَسلْ عنها أهل العربية) يحتمل أن يكون (فسَلْ) خطابا لمزاول هذه المقدمة فيكون تبجحا على أهل العربية إذ لم ينتبهوا لها ، وحقا لم أر من تعرض لما فيها من معنى التعجب قبل صاحب الكشاف ، ويحتمل أن يضبط قوله (فُسِلَ) على البناء للنائب من قولهم : فَسلتُ الصبيَّ إذا فطمته وهو هنا مجاز : أي فطمهم فاطم عن تذوق معناه .

أقول : ان المؤلف معلم بارع ينبه تلامذته إلى سؤال أهل العلم عن هذه المسألة لترسخ في أذهانهم ، وقديما كان علماء السنة والسلف يطرحون المسألة للبحث العلمي وله في صحيح البخاري باب خاص ، على أن ضبط فَسَلْ بـ (فُسِلَ) فيه تكلف ولم ينتشر هذا المجاز على ألسنة العلماء وفي كتبهم على ما أعلم وأرى .

٢٤ — قال في ص ٧٧ « قال الله تعالى يا جبال أوّبي معه والطيرَ » جعل المؤلف نصب الطير في القراءات المتواترة حجة على ان الأفصح نصب المعطوف

وضمه ، وإنما اختلفوا في ترجيح أحد الوجهين ، فالخليل وسيبويه والمازني من البصريين رجحوا ضمه [1] ، وأبو عمرو ويونس وعيسى بن عمر والجرمي منهم رجحوا نصبه ، وأحسب ان الكوفيين يرجحون نصبه ولم ينقل لنا عنهم فيه شيء .

قلت : وخلف الأحمر البصري قد وافق في النصب أستاذه البصري يونس ابن حبيب الذي أخذ منه العربية كسيبويه سنين طويلة .

٢٦ — وقال في صفحة ٨٠ (باب التحقيق) قال الناقد الناظر : أراد به الاستثناء المفرّغ لما دلّ عليه المثالان ، ولا يعرف هذا الاسم في شيء من كتب النحو وانما يعبرون عنه بالتفريغ أو الاستثناء المفرغ ، ولعل تسمية (التحقيق) كانت معروفة ثم تنوسيت ، ولعلها كانت منتشرة بين الكوفيين والبصريين . وان الكوفيين سموه (الإيجاب) أيضاً الخ .

وفيما أرى : ان (باب التحقيق ص ٨٠) يدلّ على ان خلفاً من البصريين لأنه عنون به الباب ، ولو كان كوفياً لقال (باب الإيجاب) ثم قال المؤلف : والتحقيق يسميه الكوفيون الإيجاب وكأن الأستاذ الناقد شعر بهذا فقال : ولعلها كانت مشتهرة بين الكوفيين والبصريين وان الكوفيين سموه الإيجاب أيضاً .

قلت : لو كانت تسمية (التحقيق) منتشرة لأشار المؤلف لذلك ولما قال : والتحقيق يسميه الكوفيون الإيجاب ، وتفسير قوله هذا : والتحقيق كما نسميه نحن البصريين يسميه الكوفيون الإيجاب ، ثم إن هذا الباب يورث الارتياب مما ذكره الناقد الفاضل في مقدمة نظراته تحت عنوان (هل يعد خلف الأحمر من نحاة المذهب البصري أو من نحاة المذهب الكوفي ؟) إذ يقول ما لفظه : (وآثار كونه من أصحاب الطريقة الكوفية تظهر في مواضع من هذه المقدمة إذ يقدم ذكر الكوفيين

(١) يبحث عنهم أبصريون هم أم كوفيون ؟

على البصريين) فهل قدم خلف في (باب التحقيق) تسمية (الايجاب) الكوفية على تسمية (التحقيق) البصرية ؟ .

٣٩ — وقال في صفحة ٩٣ (وكذلك أسماء المواضع فانها لا تتغير ولا تخفض) لعله يعني ان أسماء الأماكن نوعان : نوع ممنوع من الإعراب أصلاً وهو المبنيات منها مثل سَفارِ (بوزن حذام : بئر لبني مازن) ونَطاعِ (قرية باليمامة وماء لبني تميم) ، ونوع لا يخفض أي ممنوع من الصرف وهو غالب أسماء البقاع مثل جلَّق .

قلت : وهذا شرح من الأستاذ الناقد لكلام المؤلف وهو شرح صحيح مفيد ، ينبغي ضمّه إلى تعليقتنا برقم (١) صفحة ٩٣ ومثل نطاعِ وسفارِ ، بلدة ظفارِ .

٣٣ — وقال في صفحة ٩٩ الخ ونحن نوافقه على ما أشار اليه من الاعتراض الواقع بين قول الشاعر وقوله (بمعنى كم وربّ) ، ثم قال الاستاذ الفهامة : « فأمّا » ربّ فهي موضوعة للتكثير والتقليل فهي من حروف الأضداد » .

قلت : ولصاحب الاقتضاب البطليوسي بحث في (ربّ) يؤيّد ويفصّل كلام الأستاذ ابن عاشور ، ونشره في مجلتنا الأستاذ العراقي الدكتور ابراهيم السامرائي وقد ذيل الأستاذ الكبير نظراته هذه بتفسيره للشواهد بعنوان (تفسير الشواهد الشعرية) ويظهر انه وقع مثلنا في حيرة لأنها مشوّهة تشويها شعريا وعروضيا ولأنها غير معروفة في شواهد النحو ، وحاول مثلي إصلاح التشويه بتقليب وجوه الكلام والتفسير ، ولم يصل فيما نرى لنتيجة مقنعة ، وانه بقوله (لعلّ) لا يزيل العلّة ، مثال ذلك قوله في آخر الشاهد الأول : (ولعل قوله باسمه تحريف بأسه) ولم يذكر مع (بأسه) كيف كان الشاهد ولا كيف يكون مع (بأسه) موزونا ؟ .

والشاهد الثاني ص ٩٣ :

رأيتك أمسِ أحسن من يُمشّي وأنت اليوم خير بني معدّ

لأن العرب لا تقول يُمشّي في موضع يمشي ، فان يمشّي فعل متعدٍ يقال : مشّاه أي جعله يمشي على القياس في تعدية الافعال اللازمة ، ولذلك قال الحارث ابن حلّزة (يمشي) لا يمشّي في قوله :

ملكٌ مقسِطٌ وأفضلُ من يَمـــشي ومن دون ما لديه القضاء

ومن علل (لعلّ) قوله في خاتمة (الشاهد الثاني) ما لفظه : (ولعل قائل هذا الشاهد أخذه من بيت زياد الأعجم الذي ذكره الأستاذ الناشر ، (أو) العكس ، (أو) هو من توارد الخواطر (أو) هو لزياد الأعجم من قصيدة غير التي منها البيت الذي على قافية السين) قلت : : وكثرة الأوّات (أو) مما يزيد الحيرات التي دققنا فيها ، ويزيد الحسرات على عدم الظفر بالحقيقة التي تطمئن بها القلوب ، وأترك للقارئ الأديب الكلام على الشاهد الثالث وما كتب عليه من التفسير ، والله أسألُ أن يهدينا إلى صحة هذه الشواهد بالعثور عليها في كتب النحو والأدب فيزول بذلك الإشكال ويرتاح منهـا القلب والبال ، ومع كل ذلك فإني لا أملك إلا أن أدعو الله بأن يجزي الأستاذ العلاّمة محمد الطاهر ابن عاشور عالم المغرب أحسن ما يجزي به الغيُور على العلم والأدب ولغـة قومهم العرب بمنه وكرمه .

عز الدين التنوخي